بكثير ما يطلبه مزارعو الضفة الغربية .

وتواجه بلديات الضفة الغربية ، بشكل خاص ، وضعا ماليا صعبا . وقد ابلغ رئيس بلدية بيت لحم الياس فريج وكالة رويتر ، ان بلديته تواجه عجزا شهريا يبلغ ٢٥٠ الف دولار . واضاف ان معظم الخدمات البلدية جمدت ، « ونحن على عتبة شلل كلي » .

وقررت اللجنة التأسيسية لتصدير الحمضيات في قطاع غزة تقديم استقالتها ، احتجاجا على عرقلة سلطات الاحتلال لنشاطاتها الخاصة بتصدير حمضيات القطاع ، التي تعتبر موردا اقتصاديا هاما بالنسبة للقطاع . كما قدم رشاد الشوا رئيس اللجنة « احتجاجه لدى سلطات الحكم العسكري ، بسبب عدم سماحها للجنة باستلام التبرعات العربية لدعم صمود قطاع الحمضيات » (« وفا » ، ١٩٨٠/٣/١ ص ١٥)

من جهة اخرى ، نشر بنك اسرائيل المركزي موخرا ، تقريرا عن الاوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية جاء فيه ان الحركة الصناعية متخلفة ، واحد مقاييس هذا التخلف ان الانتاج الصناعي يشكل ٨٪ فقط من اجمالي الانتاج هناك . بينما تصل هذه النسبة الى ١٥٪ في الاردن . و٢٠٪ في مصر ، و٢٥٪ في اسرائيل . وصناعات الضفة تقليدية ، وتشمل منتوجات الحرف الخشبية والكهربائية .

ويدعي التقرير ان اهم المعوقات التي حالت دون تطور حركة التصنيع في المنطقة ، وضعف المبادرة الصناعية ، هي ضيق السوق المحلية ، وعدم توفر مواد اولية ، وانعدام سلطة مركزية تضع خطة طويلة تعمل على ارشاد المستثمرين . وقد جرت في مطلع السبعينات محاولة جديدة للتغلب على هذه المعوقات ، حيث اسس مصنع للاقطاب الكهربائية في الخليل ، اتفق على تأسيسه ٢٠٠ مستثمر براس مال قدره نصف مليون دينار . ويعتبر مصنع الاقطاب الكهربائية فريدا من نوعه لا في الضفة الغربية وحسب ، بل في الدول العربية المجاورة ايضا . وتم انشاء المصنع بعد دراسة مستوفية لاحتياجات الاسواق في المنطقة . وهو يضم ٣٨ عاملا ، معظمهم من الفنيين ، ويصدر نصف الانتاج للاردن ، و١٥٪ لاسرائيل ، و٢٥٪ توزع في الضفة الغربية ، وتستورد غزة ١٠٪ من انتاج المصنع .

ويشير التقرير الى نجاح ظاهرة تأسيس الشركات المساهمة في الضفة ، حيث يوجد الان ١٧ من هذه الشركات . ويجري موخرا تأسيس شركة للاسمنت ، يبلغ راسمالها مليون دينار ، ستطرح اسهمها في الضفة الغربية والدول العربية المجاورة (ر. إ. إ. ، العدد ١٩٨٩ ، ١٧ و١٨/٢/١٩٨٠ ، ص ١٤) .

٥ ـ اوضاع المعتقلين في السجون الاسرائيلية

في الوقت الذي كانت تجري فيه عملية تطبيع العلاقات بين حكومة السادات واسرائيل ، كانت السلطات الاسرائيلية تقوم بعملية « تطبيع » من نوع لاخر ضد المناضلين الفلسطينيين المعتقلين في السجون الاسرائيلية . وكشفت صحيفة « الاتحاد » الصادرة يوم ٦/٣/١٩٨٠ بعض الممارسات الارهابية ، واساليب التعذيب التي تجري ضد معتقلي سجن رام الله . وعددت الصحيفة اسماء عدد من المناضلين المعتقلين الذين تعرضوا لابشع انواع التعذيب النازية . وفضحت المحامية اليهودية التقدمية فيليستيا لانغر ، في حديث لها مع الصحيفة ، حقيقة الاجراءات القمعية لسلطات سجن عسقلان العسكري ، ضد المعتقلين الفلسطينيين . وذكرت المحامية لانغر انها التقت المناضل الشيخ محمد ابو طير الذي كشف « ابعاد الاجراءات الصهيونية ضد كافة المعتقلين ، والتي ادت الى تدهور الحالة الصحية للكثير من المناضلين المعتقلين » (« وفا » ، ٧/٣/١٩٨٠ ، ص ٦) .

واعلن معتقلو سجن نابلس ، تمردهم على الاجراءات القاسية التي تتبعها ادارة السجن ضدهم . وقد اشتبك المعتقلون بجنود الاحتلال الذين اقتحموا السجن ، وقذفوه بعشرات القنابل المسيلة للدموع . وادى ذلك الى « اصابة اكثر من ٥٠٠ معتقل ، جراح العديد منهم بحالة الخطر » (« وفا » ، ١٨/٢/١٩٨٠ ، ص ٨) .

وكشفت قصة المناضل النابلسي المعتقل نادر العفوري ، قصة اخرى من قصص الممارسات النازية لسلطات الاحتلال الصهيوني ضد السجناء الفلسطينيين . وكان العفوري قد خضع للسجن الاداري منذ شهر اب (اغسطس) ١٩٧٧ ، واطلق سراحه في الاسبوع الاول من شهر شباط (فبراير) ١٩٨٠ ، وادخل مباشرة الى مستشفى الامراض